اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والمملكة المتحدة في سياق الدبلوماسية الاقتصادية

قان يَكَن أوغلو *

ملخص: يتناول هذا البحث العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة، من خلال التركيز على اتفاقيات التجارة الحرة بين تركيا والمملكة البريطانية المتحدة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021. في البداية، يقدم البحث مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وهي قضية مهمّة، لأنّها تؤكد أن اتفاقيات التجارية الثنائية التي تفضلها العديد من الدول في الوقت الحاضر؛ يمكن استخدامها أداة للدبلوماسية الاقتصادية. ثم يناقش البحث تاريخ وتطور اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها تركيا، بما في ذلك تجربتها الطويلة في التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي. ويستند البحث كذلك إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية الكامنة وراء الاتفاقيات الاقتصادية الحرة في تلخيص أسباب توصل تركيا والمملكة المتحدة إلى مثل هذه الاتفاقيات. ويختتم البحث بتحليل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويتناول تفصيلات الاتفاقية في سياق التغييرات التي توفرها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، اتفاقيات التجارة التفضيلية، اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والمملكة المتحدة.

* جامعة وان، تركيا.

The Turkey-UK Free Trade Agreement in Terms of Economic Diplomacy

KAAN YİĞENOĞLU *

ORCID NO : 0000-0002-1961-6601

ABSTRACT *This article scrutinizes relations between economic diplomacy and free trade agreements by focusing on the Turkey-UK free trade agreements which came into force in 2021. Accordingly, the article first introduces the concept of economic diplomacy, an important issue as it has been shown that bilateral trade agreements, nowadays preferred by many countries, can be used as a tool of economic diplomacy. The article then discusses the history and development of free trade agreements signed by Turkey, including its long-running experience of economic integration with the European Union. Based on economic and political reasons underlying the free economic agreements, the reasons why Turkey and the UK have reached such an agreement are summarized. Economic relations between the two countries are then analyzed and the details of the agreement are investigated in the context of the changes that it provides.*

Keywords: Economic Diplomacy, Preferential Trade Agreements, Turkey-UK Free Trade Agreements.

*Van Yüzüncü Yıl University, Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(1/11)
147 - 172

DOI:10.36360/1560-011-001-006

مدخل:

اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) هي واحدة من المفاهيم المرتبطة باتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) التي بدأت بالظهور في موجة العولمة الأولى في القرن التاسع عشر. ويُعَدّ الاتحاد الجمركي الألماني (Zollverein) الذي أنشأته بروسيا عام 1833، الذي كان يهدف إلى وضع سياسة جمركية وتجارية مشتركة- مثالًا على التكامل الاقتصادي المبكر[1]. وتشكل اتفاقية كوبدن – شوفالييه للتجارة الحرة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في عام 1860 مثالًا آخر على اتفاقية التجارة التفضيلية[2]. وأشهر هذه الاتفاقيات الاتحاد النقدي الألماني، والاتحاد النقدي اللاتيني، والاتحاد النقدي الاسكندنافي[3]. في الفترة التي تلت الحرب في عام 1945 بدأت موجة العولمة الثانية عندما حدثت تطورات مهمة من حيث التكامل الاقتصادي[4]. وكان من أبرزها قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي أنشأتها ست دول أوروبية من خلال معاهدة روما في عام 1957[5]. وانطلقت موجة العولمة الثالثة في عام 1980، حيث قامت بلدان نامية عديدة بتحرير سياساتها التجارية، ومن ثَمّ أدى إلى زيادة أخرى في عدد الاتفاقات التجارية[6].

كانت تركيا من بين الدول التي حررت تجارتها الخارجية في الثمانينيات. لكن مبادراتها للتكامل الإقليمي بدأت قبل ذلك بوقت مبكر في عام 1963 بموجب اتفاقية أنقرة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وواصلت جهودها للاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع العديد من البلدان منذ عام 1990، رغم أنها لم تصبح بعد عضوًا كاملًا في الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع المملكة المتحدة في عام 2021 آخر مثال على هذه الجهود.

يتناول هذا البحث دراسة اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع المملكة المتحدة في سياق الدبلوماسية الاقتصادية، ولأجل ذلك فهي تقدم تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبار أن اتفاقيات التجارة الثنائية هي أداة هذه الدبلوماسية. ثم تعمد إلى مناقشة تجربة اتفاقية التجارة الحرة التركية. ثم تتناول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا والمملكة المتحدة، وتقوم بدراسة تفصيلات الاتفاقية. وتتقدم أخيرًا، باقتراحاتها لمزيد من التعاون بين البلدين في سياق الدبلوماسية الاقتصادية.

مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية الاقتصادية مسألة ذات صلة وثيقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية. وفي هذا السياق، يجري تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها تجارة السلع والخدمات وتأثير الدولة في العلاقات الاقتصادية الخارجية، من

حيث تدفق عوامل الإنتاج (كالعمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية) بين المحلي والدولي. ويمكن القول: إن الأهداف العامة في الدبلوماسية الاقتصادية تتجلى في تحسين العلاقات السياسية الخاصة بمختلف البلدان؛ لضمان أمن البلاد من خلال العضوية في مختلف المنظمات الدولية، وتشكيل صورة الدولة في العالم[7].

وهذه الأهداف؛ أي توفير أمن البلاد وتشكيل صورة الدولة في العالم، كلّها تدور حول مقاربات موجّهة نحو النتائج. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا آراء تقيِّم الدبلوماسية الاقتصادية في إطار عمليات صنع القرار، أكثر من تقييمها في إطار العوامل البنيوية. وفي هذا السياق، يتم إجراء التحليلات على أساس القضايا الاقتصادية الدولية[8].

إن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجموعة من القرارات والمناقشات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الدولية. وقد أصبحت مجال عمل مهمًّا في ظل العولمة وزيادة التبعية الاقتصادية الدولية. فالدبلوماسية الاقتصادية تتناول استقرار النظام المالي الدولي، وتحرير التجارة، وتوجيه الاستثمارات الدولية، ومن ثَمّ المشكلات الاقتصادية العالمية

التي تؤثر في تحقيق الدول لأهدافها السياسية الداخلية[9].

تتكون الدبلوماسية الاقتصادية من ثلاثة عناصر على وجه الإجمال، مدرجة على النحو الآتي:

- عنصر الدبلوماسية الاقتصادية الأول هو استخدام العلاقات السياسية من أجل زيادة الربح الاقتصادي وتقليل الخسائر. وفي هذا السياق، يجري البحث عن الدعم السياسي لزيادة التجارة والاستثمارات الدولية، ومكافحة إخفاقات السوق، وتخفيف مخاطر التجارة عبر الحدود.

- إمكانية استخدام العلاقات والأصول الاقتصادية من أجل استقرار العلاقات السياسية. وهذا مثال على الأمن الاقتصادي المتزايد؛ ولهذا السبب، يمكن تطبيق السياسات البنيوية واتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية.

- لتحقيق هذه الأهداف، يجب التأكّد من تأسيس بيئة اقتصادية سياسية ودولية مناسبة. تسهم المفاوضات متعددة الأطراف، والمنظمات العابرة للحدود الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي- في خلق هذه البيئة[10].

يمكن القول إن أهداف الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بعملية العولمة. وذلك لأن تطور التجارة الدولية، وتسارع تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وانتشار تدفقات العمالة؛ سمح بالتحكيم في العلاقات بين الدول. بعبارة أخرى، توفر العولمة مكاسب رفاهية كبيرة في هذا الصدد من جهة، وتحمل بعض الجوانب السلبية من جهة أخرى. فالزيادة في درجة انفتاح الاقتصادات على الخارج أدّت أيضًا إلى زيادة احتمالية تأثير العوامل الخارجية في اقتصادات البلدان. وبعبارة أخرى، أدّت العولمة إلى انكشاف اقتصادات البلدان على الضغوط الخارجية، مما أدى إلى زيادة المشكلات المتعلقة بالأمن الاقتصادي. والدبلوماسية الاقتصادية في هذا السياق، تلتزم بتحسين مكاسب الرفاهية الناتجة عن العولمة، وتقليل التهديدات التي من شأنها أن تطال الأمن الاقتصادي[11].

تمتلك الدبلوماسية الاقتصادية بعض الأدوات المستخدمة في تنفيذ الأهداف المذكورة. وهذه الأدوات موضحة في الجدول1، على شكل أدوات إيجابية وأخرى سلبية. تركز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الإيجابية على الصادرات وتشجع الاستثمارات الثنائية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجري استخدام زيارات الدول والبعثات الدبلوماسية والدبلوماسيين الاقتصاديين لتعزيز التجارة. بالمقابل تستخدم

أدوات الدبلوماسية الاقتصادية السلبية الممارسات المعاكسة. بمعنى آخر، يجري تحقيق الهدف بوضع عراقيل مختلفة أمام التجارة. وتشمل هذه العراقيل إعلان المقاطعة، وفرض الحظر والعقوبات الاقتصادية، وإنهاء العضوية في المنظمات الدولية.

الجدول 1: الدبلوماسية الاقتصادية

أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الإيجابية	– زيارات الدولة – حوافز التصدير – التعاون الإنمائي	– افتتاح البعثات الدبلوماسية أو تعزيز البعثات القائمة	– الاتفاقات الثنائية و/أو المتعدّدة الأطراف – التكامل الاقتصادي الإقليمي – العضوية في المنظمات الدولية
أدوات الدبلوماسية الاقتصادية السلبية	– إعلان المقاطعة – تنفيذ الحظر – العقوبات المالية	– إغلاق للسفارات والقنصليات أو استدعاء المبعوثين مؤقتًا	– الخروج من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها – عدم الوفاء بالالتزامات الدولية والتعرض لعقوبات متعددة الأطراف

المصدر: Bergeijk van .G.A Peter، وآخرون[12].

إستراتيجية تركيا الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية:

هناك عدد محدود جدًّا من الدراسات التي تتناول الدبلوماسية الاقتصادية لتركيا. فقد ناقش أوغوتجو وسانر الدبلوماسية الاقتصادية لتركيا من منظور عضوية الاتحاد الأوروبي، وبحثا في المكاسب التي يمكن أن تحققها تركيا من خلال العضوية عبر الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية[13]. في دراسة أخرى، عدّ أوغوتجو إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لتركيا جزءًا أساسيًّا من مجموعة واسعة من السياسات والإصلاحات المؤسساتية تحت إطار "اقتصاديات أكثر وجيوسياسيات أقل"[14]. ودرس باولو نشاط تركيا المتزايد في إفريقيا في سياق أدوات القوة الناعمة، والمساعدات التنموية، والمساعدات الإنسانية، وبنى علاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والعوامل الدينية[15]. وفي ضوء التغييرات في بنية النظام الدولي، قام أونال بتحليل الدبلوماسية الاقتصادية لتركيا في سياق التطورات المتعلقة بالاقتصاد السياسي لتركيا من خلال التركيز على أنشطة مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية (DEIK) الذي يمثل الأفق العالمي لعالم الأعمال التركي[16]. وقيم أوناي السياسة الخارجية التركية من حيث الاقتصاد السياسي الدولي في سياق الإصلاحات النيوليبرالية في التسعينيات والألفينيات، ودرس صعود القضايا

الاقتصادية وبلوغها مستوى السياسات العليا في إطار العولمة الاقتصادية[17]. وذكر فالي أن القضايا الاقتصادية والمالية تشكل الأركان الأساسية للدبلوماسية التركية، ويرى أن فتح أسواق جديدة لسلعها، وحماية تمويل استثماراتها يشكلان مدخلًا مركزيًّا في السياسة الخارجية[18]. ويذهب ياماق وسايغين إلى ضرورة ألا يُعَدّ صندوق الثروة السيادية التركي (TWF) مجرد أداة للسياسة الاقتصادية، بل ينبغي عدّه أيضًا أداة للدبلوماسية الاقتصادية[19].

وهناك بعض الدراسات التي تحلل السياسة الاقتصادية الخارجية التركية بمفهوم "الدولة التجارية"، وتصف الدولة التجارية على النحو التالي: "... جرت دعوة طيف واسع من اللاعبين للمشاركة في تشكيل السياسة الخارجية أو المشاركة في الألعاب الدبلوماسية، وهؤلاء تختلف مصالحهم وأهدافهم اختلافًا كبيرًا عن مصالح وأهداف صانعي السياسة الخارجية التقليديين في تركيا"[20]. واستخدم روسكرانس هذا المصطلح على أنه "تحرير القوى الإنتاجية والتجارية للأشخاص ورجال الأعمال الباحثين عن أسواق دولية لبضائعهم"[21]. وإدراك مفهوم إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية لتركيا وتاريخها- ضروري من أجل فهم الدبلوماسية الاقتصادية التركية، وكيفية استخدام الدولة التجارية في هذه المسألة.

إستراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية لتركيا لها هدفان رئيسان: أوّلهما تعزيز التجارة الحرة من خلال شراكات اقتصادية جديدة، وثانيهما تهيئة المناخ الاستثماري الحرّ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفيما يأتي تقييم محتوى هذين الهدفين.

مبادرات الشراكة الاقتصادية التركية وجذورها:

بين عامي 1980 و2001، كان لتركيا ثلاث اتفاقيات تجارة حرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، و"إسرائيل"، ثم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتعود أصول هذه الاتفاقيات إلى التحوّل الاقتصادي لتركيا منذ عام 1980. فقد كان الاقتصاد التركي يتميز بالتخطيط المركزي والسياسات التي تتطلع إلى الداخل، إلى أن أعلنت الحكومة التركية عن برنامج كبير لاستقرار الاقتصاد وتحريره في 24 يناير 1980. وكانت السمة الرئيسة لـهذا البرنامج تكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد التركي من نموذج التنمية الذي تقوده الدولة، إلى نموذج ليبرالي تقوده الصادرات، وذلك في ضوء بعض الأسباب الداخلية والخارجية التي تحمل على اعتماد السياسات الاقتصادية التي تتطلع إلى الخارج. فقد عاشت تركيا مشكلات اقتصادية محلية خطيرة قبل عام 1980، وأخفق النموذج الاقتصادي الذي كان قائمًا على استبدال الواردات بالتصنيع المحلي[22]

في النهضة بالاقتصاد، وجرى العمل على معالجتها من خلال التدابير المتضمنة في برنامج الاستقرار الاقتصادي المعتمد في عام 1980. وبذلك عُدّ التخلي عن هذا النموذج السبيل الوحيد لمعالجة هذه المشكلات[23].

> "كان الاقتصاد التركي يتميز بالتخطيط المركزي والسياسات التي تتطلع إلى الداخل"

دعمت بعض الجهات الفاعلة المحلية والخارجية النموذج الموجه نحو الخارج والسوق. فالجهات الفاعلة المحلية مثل الجيش ومجموعة رجال الأعمال دعمت النموذج الاقتصادي الجديد؛ بسبب مصالحها الشخصية. فالجيش أراد أن ينأى بنفسه عن دفع ثمن عدم الاستقرار السياسي الناجم عن عدم الاستقرار الاقتصادي؛ رغبة منه في الحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجيش. وكانت مجموعات رجال الأعمال قلقة من سياسة التوزيع بين عامي 1962 و1976. واعتقد أصحاب رؤوس الأموال المزعومون أن سياسات الحكومة التي يمكن وصفها بالشعبوية والتي تعمل لمصالح فئة العمال والفلاحين- أدت إلى تراجع الربحية. وهكذا تلاقت مصالح الجيش وأصحاب رؤوس الأموال (المصالح الخاصة)، فأصبحوا طرفًا في تغيير النموذج الاقتصادي القائم على استبدال الواردات الأجنبية بالواردات المحلية[24].

تبنى تورغوت أوزال الذي شغل منصب الرئيس الثامن لتركيا بين عامي 1989 و1993، سياسة خارجية تهدف إلى زيادة الاعتماد المتبادل مع البلدان المجاورة. وجرى تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (BSEC) للحد من الصراع بين اليونان وتركيا، وإنشاء خط أنابيب المياه بحيث تمتد من تركيا إلى الخليج وصولاً إلى "إسرائيل"، وإجراء زيارات الدولة مع وفود رجال الأعمال؛ لتسهيل وصول تركيا إلى أسواق التصدير، وإلغاء تأشيرة الدخول أمام المواطنين اليونانيين[25].

قبل عام 2001، كان النظام المصرفي في تركيا هشًّا للغاية، وبرزت هذه الهشاشة عندما عانت تركيا أزمة مصرفية في عامي 2000 و2001. وخلقت هذه الأزمة فرصًا للاقتصاد التركي، وكان القادة على دراية بحقيقة أن إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الناجحة تتطلب التغلب على هشاشة النظام المالي، ومن هنا اتُّخِذت مبادرات السياسة الاقتصادية، مباشرة بعد الأزمة. وأعلنت وكالة التنظيم والرقابة المصرفية (BRSA) عن برنامج شامل لإعادة هيكلة القطاع المصرفي لتعزيز النظام المالي[26].

والمبادرة الاقتصادية الثانية جرى تفعيلها في مايو 2001 باسم "برنامج الانتقال إلى

اقتصاد قوي"، ويهدف هذا البرنامج إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو المستدام، والإصلاحات البنيوية، وضمان الانضباط المالي[27]. ووصل حزب العدالة والتنمية[28] إلى سدة الحكم عام 2002، عقب إطلاق هذه المبادرة الاقتصادية. وتحقق الاستقرار الاقتصادي منذ نوفمبر 2002، وانخفض معدل التضخم تدريجيًّا، وجرى تسريع عملية الاندماج بالاتحاد الأوروبي، وبدأت مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في 3 أكتوبر 2005، بعد الالتزام "بمعايير كوبنهاغن" للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. واكتسبت السياسة الخارجية التركية في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية طابعًا جديدًا، يتمثل في جوهره في التحول من السياسة الخارجية التي تركز على الأمن إلى السياسة الخارجية التي تركز على الاقتصاد. وفي فترة ما بعد عام 2001، تحقّقت إعادة هيكلة "الدولة التنظيمية" من خلال إصلاحات مؤسسية/ تنظيمية واسعة النطاق، وتأمين مناخ الاقتصاد الكلي الإيجابي الذي يتميز بمعدلات نمو قوية ومستدامة، وتضخم أقل، وانضباط مالي، ومستويات غير مسبوقة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وتحقّق كذلك تنفيذ برامج الخصخصة واسعة النطاق[29].

خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تسارع نمو التجارة الخارجية، ولاسيما في الصادرات، بشكل ملحوظ. وهذه الزيادة هي إحدى نتائج المفهوم الجديد للسياسة الخارجية التركية، مما سهل على تركيا إقامة شراكات اقتصادية. وهذه السياسة تتميز بعدة عناصر، أهمها؛ اكتساب الطابع الأوربي، وتحقيق الهدف المتمثل في "صفر مشكلات مع دول الجوار". فاكتسابُ السياسة الخارجية الطابع الأوربي وسيلةٌ للحفاظ على شرعية الحكومة على الصعيدين المحلي والدولي، ويهدف "صفر مشكلات مع دول الجوار" إلى خلق بيئة سلمية في تركيا من خلال تطوير العلاقات التجارية والسياسية مع الجيران.

ونتيجة المبادرات الاقتصادية والسياسية المذكورة آنفًا، ازداد وبشكل ملحوظٍ عدد الشراكات الاقتصادية التي أقامتها تركيا وعدد اتفاقيات التجارة الحرة التي جرى توقيعها بعد عام 2001. إذ وقّعت تركيا اتفاقيات التجارة الحرة مع البوسنة والهرسك، وفلسطين، وتونس، والمغرب، وسوريا (معلقة)، ومصر، وألبانيا، وجورجيا، والجبل الأسود، وصربيا، وتشيلي، بين عامي 2002 و2010. وهذه البلدان تقع بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط والبلقان وإفريقيا، وتشمل أيضًا جيران تركيا. وفي الفترة التي تلت عام 2010، وقّعت تركيا اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان غير مجاورة، مثل موريشيوس، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، ومولدوفا، وجزر فارو، وسنغافورة، وكوسوفو، وفنزويلا، والمملكة المتحدة[30].

استثمر في تركيا:

تؤدي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين الظروف الاقتصادية بشكل كبير، وهذه بالتأكيد هي إحدى نتائج إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية لتركيا. فهناك العديد من الأسباب للاستثمار في تركيا، مثل: النمو الاقتصادي، والأسواق المحلية والإقليمية الكبيرة، والموقع الإستراتيجي، والعوامل الديمغرافية، ووضع القوى العاملة، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وبناء مناخ مؤات للاستثمار. هذه هي الأسباب الرئيسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا. وقد حقق الاقتصاد التركي في ظل هذه الإستراتيجية نموًّا وسطيًّا بنسبة 4 بالمئة سنويًّا في الفترة (2001–2010)، ومعدل النمو الوسطي هذا هو تقريبًا معدل النمو نفسه في البلدان الأوروبية الصاعدة والنامية (3,9 بالمئة). وحقّق الاقتصاد التركي في الفترة (2011–2018) نموًّا وسطيًّا بمعدل 6,1 بالمئة سنويًّا، متجاوزًا بذلك معدل النمو في العديد من الدول الأوروبية الصاعدة والنامية. وفي هذه الفترة، حقّق النمو الاقتصادي أعلى معدل له في عام 2011 (11,1 في المئة)، وسجل أدنى معدل له في عام 2018 (2,6 بالمئة). ومن هنا يتبين أن

أداء تركيا كان جيدًا من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعندما جرى اعتماد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أنه 100 في عام 2002، حقّقت تركيا نموًّا أعلى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالتشيك والمجر وبلغاريا وبولندا ورومانيا خلال الأعوام (2002–2007). وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا مقارنة برومانيا وبلغاريا وبولندا في (2008–2009)، ومع ذلك، فقد بلغ مرة أخرى معدلات نمو حقيقية أعلى مما حققته تلك البلدان بين عامي (2010–1018)[31].

بالإضافة إلى معدلات النمو، تُعَدّ تركيا دولة ذات انضباط مالي من حيث ظروف الاستثمار المناسبة. فالانضباط المالي هو مقياس رئيس للمستثمرين من حيث قدرة الدولة على تحمل تكاليف الاقتراض والمدفوعات المستقبلية. فكانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تركيا أعلى مقارنة بالاتحاد الأوروبي في الفترة (2000–2008)، ورغم ذلك تمكنت تركيا من خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، من معدل يزيد عن 70 بالمئة في عام 2000 إلى حوالي 30 بالمئة في عام 2018. وكانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تركيا أقل بنحو 30 بالمئة من تلك التي في الاتحاد الأوروبي في عام (2018)[32]. ويُعَدّ توازن الميزانية واحدًا من النتائج الإيجابية الرئيسة للانضباط المالي. فقد كان عجز ميزانية تركيا أعلى من عجز ميزانية الاتحاد الأوروبي في (2001–2002)، وقد تجلى التأثير الإيجابي لانضباطها المالي في انخفاض عجز ميزانيتها بشكل ملحوظ، فكان عجز ميزانية تركيا أدنى من عجز ميزانية الاتحاد الأوروبي في (2003–2017)، وانخفض هذا العجز بشكل حاد من أكثر من 30 بالمئة في عام 2001 إلى حوالي 3 بالمئة في عام (2019)[33].

تكللت جهود تركيا لتحسين مناخ الاستثمار بنتائج أثّرت في صادراتها التي بلغت أعلى مستوياتها لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية؛ بفضل الإنجازات الرئيسة والحفز الحكومي. وجنت تركيا 168.1 مليار دولار من صادرات عام 2018، وزادت بنسبة 7,1 بالمئة بقيمة 11,1 مليار دولار مقارنة بعام 2017. وعلى الرغم من أن واردات تركيا لا تزال أعلى من الصادرات، فقد ازداد حجم الصادرات، وانخفض حجم الواردات بنسبة 4,6 بالمئة إلى 223.1 مليار دولار في عام 2018. وبلغت الصادرات الموجهة إلى أوربا قيمة 84.1 مليار دولار، ويقابل 50% من الصادرات في عام 2018، وكان النصيب الأكبر من هذه الصادرات التركية إلى ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا. وكذلك ازدادت صادرات تركيا إلى إفريقيا بنسبة 24 بالمئة، وحققت صادراتها إلى بلدان أمريكا اللاتينية زيادة قدرها 35,6 بالمئة مقارنة بعام 2017. كما ازدادت صادراتها إلى المكسيك والهند اللتين حددتهما تركيا بلدانًا مستهدفة بمعدل 36% في عام 2017، ومعدل 48% في

عام 2018. وتشير التوقعات إلى استمرار الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي بمعدل 50 بالمئة من إجمالي صادرات البلاد، وهذا يجعله السوق الرئيس لتركيا. وتأتي السيارات والزراعة والأغذية والملابس الجاهزة والمنسوجات وصناعات الحديد والفولاذ لتشكّل الجزء الأكبر من الصادرات التركية[34].

توفر تركيا فرصًا كثيرة للمستثمرين الدوليين بما تتمتع به من انخفاض تكاليف التشغيل ووفرة المنتجين المحليين والأسواق البكر والإنفاق الاستهلاكي القوي، إلى جانب مزايا أخرى، مثل القدرة على تجنب الازدواج الضريبي (إن كنت مستثمرًا أجنبيًّا في تركيا، فإنك تدفع الضرائب فقط في تركيا لا في وطنك)، والحق في نقل أرباحك في تركيا إلى الخارج بحرية، والحق في الحصول على الجنسية التركية (إذ يحق للمستثمر برأس مال ثابت قدره 500 ألف دولار في تركيا، التقدم للحصول على الجنسية التركية).

كما أن هناك خططًا جديدةً لحوافز الاستثمار بدأ العمل بها منذ الأول من يناير عام 2012، بهدف تعزيز النمو في تركيا. وتتمثل الأهداف الرئيسة لخطة الحوافز في زيادة فرص العمل والإنتاج، وتوجيه الاستثمارات إلى المشروعات الكبيرة، وتقليل تفاوتات النمو الإقليمية إلى أدنى مستوياتها، وتخفيف الاعتماد على استيراد السلع الوسيطة. ثمة خمس خطط تشكل إطار حوافز الاستثمار: خطة حوافز الاستثمار العامة، وخطة حوافز الاستثمار الإقليمية، وخطة حوافز الاستثمار الأولوية، وخطة حوافز الاستثمار واسعة النطاق، وخطة حوافز الاستثمار الإستراتيجية[35]. وفي سياق موضوع المقال، سنتناول تجربة تركيا في الاتفاقيات الثنائية أو اتفاقيات التجارة الحرة التي تشكّل إحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية.

تاريخ وتطور اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بتركيا:

يميل العديد من البلدان في الوقت الحاضر إلى اتفاقيات التجارة الثنائية و/أو الإقليمية الحرة، ويُعزَى السبب الأكبر في ذلك إلى سياسة التحرير الناجحة التي اتبعتها منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من أن لوائح منظمة التجارة العالمية لا تُعَدّ كافية اليوم، فقد تحقّق التوصل إلى حوالي 400 اتفاقية تجارة حرة. وتركيا بوصفها عضوًا في منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) أقامت هي الأخرى اتفاقيات تجارة حرة منذ ما يقرب من 30 عامًا، وتسعى جاهدة لتنفيذ جيل جديد من اتفاقيات التجارة الحرة بما يتماشى مع الاتحاد الأوروبي، بصفتها عضوًا في الاتحاد الجمركي. وقد نفذت تركيا 21 اتفاقية تجارة حرة مع الدول/ الكتل الآتية: رابطة التجارة الحرة الأوروبية للتجارة (أفتا)، "إسرائيل"، مقدونيا الشمالية، البوسنة

والهرسك، فلسطين، تونس، المغرب، سوريا، مصر، ألبانيا، جورجيا، الجبل الأسود، صربيا، تشيلي، موريشيوس، ماليزيا، مولدوفا، جزر فارو، كوريا الجنوبية، سنغافورة، المملكة المتحدة. والجدول2 يبين التواريخ التي جرى فيها توقيع اتفاقيات التجارة الحرة هذه، وتاريخ تنفيذها.

الجدول 2 : تركيا واتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها

البلدان / الكتل القطرية	تاريخ التوقيع (اليوم/ الشهر/ السنة)	تاريخ التنفيذ (اليوم/ الشهر/ السنة)
رابطة التجارة الحرة الأوروبية (أفتا)	12/ 10/ 1991	04/ 01/ 1992
"إسرائيل"	03/ 14/ 1996	05/ 01/ 1997
مقدونيا الشمالية	09/ 07/ 1999	09/ 01/ 2000
البوسنة والهرسك	07/ 03/ 2002	07/ 01/ 2003
فلسطين	07/ 20/ 2004	06/ 01/ 2005
تونس	11/ 25/ 2004	07/ 01/ 2005
المغرب	04/ 07/ 2004	01/ 01/ 2006
سوريا*	12/ 22/ 2004	06/ 01/ 2007
مصر	12/ 27/ 2005	03/ 01/ 2007
ألبانيا	12/ 22/ 2006	05/ 01/ 2008
جورجيا	11/ 21/ 2007	11/ 01/ 2008
الجبل الأسود	11/ 26/ 2008	03/ 01/ 2010
صربيا	06/ 01/ 2009	09/ 01/ 2010
تشيلي	07/ 14/ 2009	03/ 01/ 2011
موريشيوس	09/ 09/ 2011	05/ 01/ 2013
كوريا الجنوبية	08/ 01/ 2012	05/ 01/ 2013
ماليزيا	04/ 17/ 2014	08/ 01/ 2015
مولدوفا	09/ 11/ 2014	11/ 01/ 2016
جزر فارو	12/ 16/ 2014	10/ 01/ 2017
سنغافورة	11/ 14/ 2016	10/ 01/ 2017
المملكة المتحدة	12/ 29/ 2020	01/ 01/ 2021

* علِّقَت في 06 ديسمبر 2011. المصدر: وزارة التجارة التركية[36].

وبينما تستمر الجهود لتوسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة القائمة، هناك اتفاقيات جديدة يجري العمل على التصديق عليها. فقد بدأت المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع دول من بينها اليابان وأوكرانيا وإندونيسيا والمكسيك وتايلاند وباكستان. علاوة على ذلك، يجري التخطيط لتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا والهند[37].

العملية التي قادت إلى اتفاقية التجارة الحرة:

جرى اختيار اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والمملكة المتحدة لتكون مثالًا لفهم إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية لتركيا في ضوء العلاقات الاقتصادية والسياسية الثنائية التي تطورت بينهما في السنوات الماضية. صحيح أن تركيا والمملكة المتحدة عزّزتا علاقاتهما الثنائية، لكن علاقاتهما مع الاتحاد الأوروبي تدهورت. ومن هنا يحسن اختصار العوامل التي أدت إلى تدهور علاقات البلدين مع الاتحاد الأوروبي قبل تحليل تفصيلات اتفاقية التجارة الحرة بينهما. وهو ما سيبرر أيضًا سبب اختيار اتفاقية

التجارة الحرة بين تركيا والمملكة المتحدة بوصف ذلك نقطة ارتكاز لهذه الدراسة.

قررت المملكة المتحدة الدولة العضو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي أُسِّست عام 1957 من قبل ست دول أوروبية؛ مغادرة الاتحاد الأوروبي بعد 43 عامًا من عضويتها. وجاء ذلك نتيجة الاستفتاء الذي جرى في 23 يونيو 2016، عندما صوت 51,89 بالمئة من مواطني المملكة المتحدة لمصلحة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وجرت صياغة مصطلح "بريكْسِت" للإشارة إلى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بعد هذا الاستفتاء.

والأساس القانوني لقرار أي دولة عضو بمغادرة الاتحاد الأوروبي هو معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009، التي تنصّ المادة 50 منها على اللوائح الخاصة بعملية الانسحاب من الاتحاد الأوربي. بدأت المملكة المتحدة هذه العملية في 29 مارس 2017، بتفعيل هذه المادة من قبل تيريزا ماي. وصدق مجلس أوروبا على اتفاقية الانسحاب في 17 أكتوبر 2019. وغادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020، ودخلت فترة انتقالية انتهت في 31 ديسمبر 2020، عندما غادرت المملكة المتحدة رسميًّا الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة للاتحاد الأوروبي[38].

وقد تسبّبت سياسات تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط في توتر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي أعلن بدوره أنها سياسة عدوانية. ويُعَدّ اكتشاف تركيا الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي[39].

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمملكة المتحدة تحسنًا تدريجيًّا في السنوات الأخيرة. والجدول3 يوضح بيانات حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين. بلغ إجمالي واردات المملكة المتحدة من العالم 358.7 مليار دولار في عام 2001، في حين بلغت وارداتها من تركيا وحدها 2,8 مليار دولار. وبحلول عام 2019، ارتفعت واردات المملكة المتحدة من تركيا إلى 12,1 مليار دولار. وخلال الفترة (2001-2019)، زاد إجمالي واردات المملكة المتحدة من العالم بنحو 93 بالمئة، بينما زاد إجمالي وارداتها من تركيا بنحو 337 بالمئة. في الفترة نفسها ازداد إجمالي صادرات تركيا إلى العالم بنحو 446 بالمئة.

الجدول 3: مقارنة واردات المملكة المتحدة بين تركيا والعالم

(بين 2001–2019، ألف دولار)

السنوات	واردات إنكلترا من تركيا	واردات إنكلترا من العالم	حصة الواردات من تركيا في إجمالي واردات إنكلترا (٪)	صادرات تركيا إلى العالم	حصة واردات إنكلترا من تركيا في إجمالي الصادرات التركية (٪)
2001	2,771,655	358,702,945	0,77	31,333,944	8,85
2002	3,813,788	372,059,499	1,03	35,761,981	10,66
2003	4,722,405	425,369,491	1,11	47,252,836	9,99
2004	6,573,441	502,886,192	1,31	63,120,949	10,41
2005	6,876,088	528,460,952	1,30	73,476,408	9,36
2006	7,880,066	614,811,651	1,28	85,534,676	9,21
2007	9,887,649	679,917,918	1,45	107,271,750	9,22
2008	9,103,648	705,344,161	1,29	132,027,196	6,90
2009	7,262,505	552,042,035	1,32	102,142,613	7,11
2010	7,990,223	627,617,523	1,27	113,883,219	7,02
2011	9,284,221	717,606,233	1,29	134,906,869	6,88
2012	9,255,099	689,137,011	1,34	152,461,737	6,07
2013	9,112,738	657,222,528	1,39	151,802,637	6,00
2014	10,556,906	694,344,323	1,52	157,610,158	6,70
2015	11,067,618	630,251,058	1,76	143,844,066	7,69
2016	12,207,457	636,367,936	1,92	142,606,247	8,56
2017	9,988,467	640,907,689	1,56	156,992,940	6,36
2018	11,546,552	671,694,258	1,72	167,923,862	6,88
2019	12,124,336	691,974,115	1,75	171,098,411	7,09

المصدر: مركز التجارة الدولية (2020)[40].

كما يبين الشكل1 إجمالي حجم التجارة بين تركيا والمملكة المتحدة بين عامي 1999–2019. كما هو مبين، ارتفع حجم التجارة بين البلدين من 3,8 مليارات جنيه إسترليني عام 1999، إلى أكثر من الضعف ووصل إلى 7,9 مليارات جنيه إسترليني في عام 2005. ونتيجة للزيادات المطردة من 2005 إلى 2008، وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 9,9 مليارات جنيه إسترليني في عام 2008. ولكنه انخفض لفترة وجيزة إلى

9,7 مليارات جنيه إسترليني في عام 2009، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم عاد إلى الارتفاع بشكل مطرد خلال الأعوام العشرة الماضية ليصل إلى 18,6 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2019.

الشكل 1: إجمالي حجم التجارة بين تركيا والمملكة المتحدة

(1992–2019 مليون جنيه إسترليني)

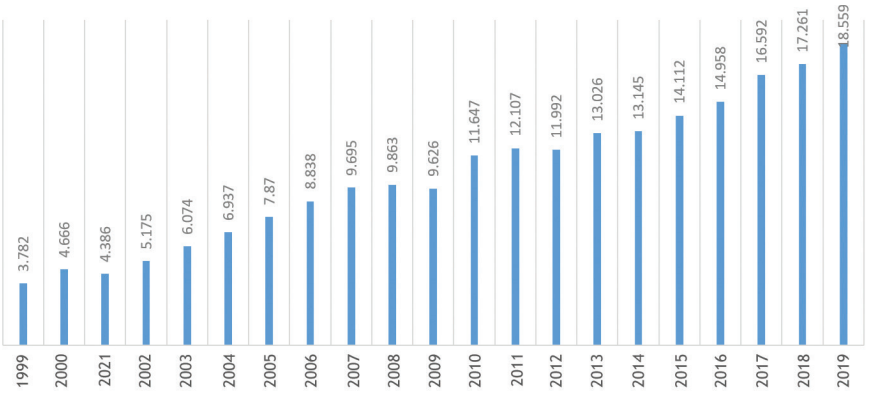

المصدر: مكتب الإحصاءات الوطنية (2020)[41]

هذه الرسوم التوضيحية تبين في ثناياها عجزًا تجاريًّا يمكن رؤية مصادرها في الجدول4 الذي يبين قيم الصادرات والواردات الخمس الأولى في السلع بين تركيا والمملكة المتحدة في عام 2019. ويُلاحَظ من هذه الأرقام أن المملكة المتحدة تتمتع بمزايا في الآلات والأجهزة الميكانيكية والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. بالمقابل، تتمتع تركيا بمزايا في المركبات الأخرى غير السكك الحديدية أو الترام والآلات والمعدات الكهربائية. والميزة الإجمالية لمصلحة تركيا مقابل المملكة المتحدة، إذ بلغت صادراتها من السلع إلى المملكة المتحدة 5,9 مليارات جنيه إسترليني، وبلغت وارداتها من المملكة المتحدة 3,5 مليارات جنيه استرليني. وتشكل المركبات الأخرى غير السكك الحديدية أو الترام الفئة الكُبرى في صادرات السلع إلى المملكة المتحدة بقيمة 1,9 مليار جنيه إسترليني، تليها الآلات والأجهزة الميكانيكية (1 مليار جنيه إسترليني). وتشكل الآلات والأجهزة الميكانيكية الفئة الكُبرى من وارداتها من المملكة المتحدة، حيث بلغت قيمتها 1,5 مليار جنيه إسترليني، وجاءت الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة الأخرى في المرتبة الثانية (937 مليون جنيه إسترليني).

الجدول 4: فئات السلع التجارية الخمس الأولى

بين تركيا والمملكة المتحدة في عام 2019

(على مستوى HS23 مليون جنيه إسترليني)

أعلى خمس صادرات (سلع) من إنكلترا إلى تركيا	القيمة	أعلى خمس صادرات (سلع) من تركيا إلى إنكلترا	القيمة
الآلات والأجهزة الميكانيكية	113	مركبات أخرى غير السكك الحديدية أو الترام	1,907
الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	937	الآلات والأجهزة الميكانيكية	1,063
الحديد والفولاذ	575	الآلات والمعدات الكهربائية	1,023
مركبات أخرى غير السكك الحديدية أو الترام	291	الملبوسات والمنتجات القماشية	939
الآلات والمعدات الكهربائية	219	الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	915

المصدر: إدارة التنمية الدولية[42].

والجدول5 يشير إلى أن أهم الخدمات التي صدرتها تركيا إلى المملكة المتحدة في عام 2019 هي السفر (1,1 مليار جنيه إسترليني) وخدمات الأعمال الأخرى (147 مليون جنيه إسترليني)، وأن أهم الخدمات التي استوردتها تركيا من المملكة المتحدة في العام نفسه هي السفر (371 مليون جنيه إسترليني) والنقل (365 مليون جنيه إسترليني). وتتمتع تركيا بميزة أكبر في خدمات السفر، في حين تتمتع المملكة المتحدة بمزايا أعلى في الأعمال التجارية والخدمات المالية والحكومية.

الجدول 5: فئات الخدمات التجارية الخمس الأولى بين تركيا والمملكة المتحدة في عام 2019

(مليون جنيه إسترليني)

أعلى خمس صادرات (خدمات) من إنكلترا إلى تركيا	القيمة	أعلى خمس صادرات (خدمات) من تركيا إلى إنكلترا	القيمة
السفر	371	السفر	1,132
النقل	365	خدمات الأعمال الأخرى	147
خدمات الأعمال الأخرى	302	المالية	75
المالية	294	الحكومة	44
الحكومة	103	التأمين والمعاشات التقاعدية	42

المصدر: إدارة التنمية الدولية[43].

يوضح الشكل2 نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا بحسب البلدان في الفترة (2003–2019). إذ يُلاحَظ أن هولندا تتبوّأ المرتبة الأولى بنسبة 16,1 بالمئة، تليها الولايات المتحدة (7,6 بالمئة)، ودول الخليج والمملكة المتحدة (كلتاهما بنسبة 7,0 بالمئة). بالنظر إلى عام 2019 وحده، يلاحظ أن المملكة المتحدة تأتي في المرتبة الثانية (14,9 بالمئة) بعد هولندا (19,9بالمئة)[44].

الشكل 2: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا بحسب البلدان

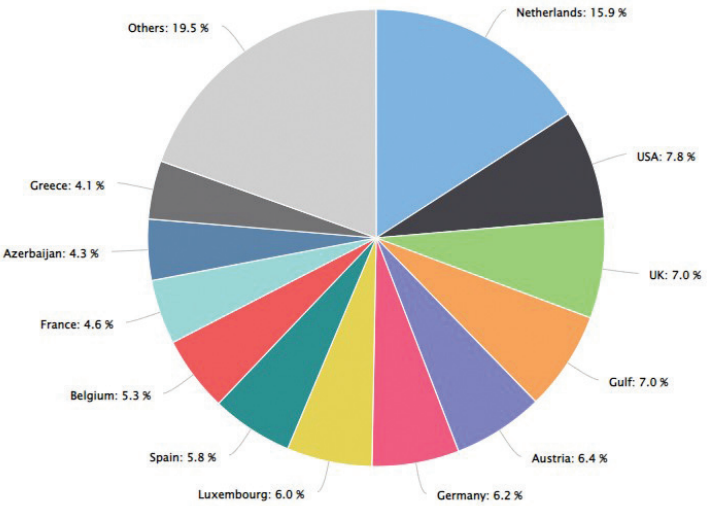

المصدر: مكتب الاستثمار برئاسة الجمهورية التركية[45]

تفصيلات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والمملكة المتحدة:

أُسِّست العلاقات التجارية بين تركيا والمملكة المتحدة في إطار الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد غيّرت الصفقة التجارية الموقعة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هذه العلاقات، وضمنت استقلالية القواعد التجارية التي يجري تطبيقها عن الاتحاد الجمركي. أدخلت اتفاقية التجارة الحرة بعض التحسينات على العلاقات التجارية في مجال السلع والجمارك، وتسهيل التجارة، والعراقيل الفنية أمام التجارة، والمنافسة التجارية، وتسوية النزاعات. وقد اختُصِرت هذه التحسينات فيما يأتي:[46]

قبل مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي، كانت تجارة البضائع بين تركيا والاتحاد الأوروبي تتماشى مع قواعد الاتحاد الجمركي. فهذه القواعد كانت تنظم حرية حركة البضائع بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ويجري تصدير جميع البضائع التي يشملها التداول الحر إلى الدولة الأخرى معفاة من الرسوم الجمركية، بغض النظر عن مكان تصنيعها. وحولت الاتفاقية بين تركيا والمملكة المتحدة الاتحاد الجمركي إلى اتفاقية تجارة حرّة تقليدية. هذا يعني أن السلع يجب أن يجري إنتاجها لدى أحد الطرفين حتى تتحقّق معالجتها بدون رسوم استيراد. وجرت تحسينات بموجب الاتفاقية: أولها الالتزام بتحويل التعرفة من اليورو إلى الجنيه الإسترليني، وثانيها إلغاء التعريفات الزراعية من أجل تفادي تعطيل الصادرات التركية من المنتجات الزراعية، وثالثها الاتفاق على خطة تعرفة واحدة لتحل محل العديد من برامج التعرفة الجمركية في التجارة بين البلدين. كما جرى تعديل حصص التعرفة الجمركية؛ لمنع الإضرار بتجار البلدين ولضمان استمرار التجارة. فالتغيير في قواعد المنشأ تضمن إمكانية التعرف على مواد الاتحاد الأوروبي في الصادرات بين البلدين. لهذا الغرض، جرت إضافة بروتوكول قواعد المنشأ المؤقتة إلى الاتفاقية. وتنظيم تسهيلات الجمارك والتجارة في الاتفاقية يعني قبول بروتوكول المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية. ويوفر البروتوكول الأساس القانوني لتبادل المعلومات بين البلدين وتعزيز العلاقات الثنائية. لم تستطع الاتفاقية تنظيم العقبات الفنية للتجارة بالقدر المطلوب. وبما أن اتفاق تركيا الحالي مع الاتحاد الأوروبي يمثل عقبة، فقد جرت إضافة بند إلى الاتفاقية للتغلب على هذه العقبة. يضمن البند إجراء بعض التحديثات على العقبات الفنية التي يمكن أن تظهر أمام التجارة في المستقبل. وتحتوي الاتفاقية على بند ينظم قواعد المنافسة بين البلدين. هذا يعني أنه يجب أن تكون قواعد المنافسة شفافة ونزيهة. يجري تطبيق هذه القواعد بالتساوي على المؤسسات العامة والخاصة في كلا البلدين. أحدثت الاتفاقية العديد من التغييرات

في تسوية النزاعات. وتحقّق تقليص لجنة التحكيم المزمع إنشاؤها مع الاتحاد الأوربي في غضون ستة أشهر إلى شهرين بالاتفاق. ووفقًا للمادة الواردة في الاتفاقية، قُرِّر إنشاء آلية مراجعة لتحديد التقدم في الامتثال لقرارات لجنة التحكيم. وفي حال عدم الامتثال لقرارات لجنة التحكيم، جرت إضافة آلية لتشجيع الطرف المشتكي على الوفاء بالتزامات الاتفاقية وتشجيع الطرف الآخر على الامتثال.

خاتمة:

تستند هذه الدراسة إلى حقيقة أن الاتفاقيات التجارية الثنائية أداة للدبلوماسية الاقتصادية. بشكل عام، تغطي الدبلوماسية الاقتصادية إستراتيجيات حول وصول الشركات المحلية إلى الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويجري استخدام اتفاقيات التجارة الحرة اليوم بشكل فعال؛ لتنفيذ هذه الإستراتيجيات. والاستخدام الفعال للدبلوماسية الاقتصادية تأتي لأسباب اقتصادية وسياسية خاصة باتفاقيات التجارة الحرة. الأمثلة الوارد في هذه الدراسة هي اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها تركيا مع المملكة المتحدة. ففي السنوات العشرين الماضية، واصلت تركيا جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، وبفضل هذه الاتفاقيات، تمكنت من تحسين حجم تجارتها. وتواصل تركيا إجراء المفاوضات التجارية بغية تنفيذ الاتفاقيات التجارية التي هي قيد الموافقة.

هناك جانب يميز اتفاقيات التجارة بين البلدين، هو علاقات هذين البلدين مع الاتحاد الأوروبي. فعملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تسببت في إلحاق الضرر بالعلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بمرور الوقت، وأصبحت مشكلات المملكة المتحدة الحالية مع الاتحاد الأوروبي واضحة في هذه العملية. مع اكتمال هذه العملية، ستتبع المملكة المتحدة سياسة تجارية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، الأمر الذي مكّن المملكة المتحدة من إبرام اتفاقيات تجارية جديدة. من ناحية أخرى، تدهورت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي أيضًا في السنوات الأخيرة؛ لأسباب عديدة، أهمها سياسة تركيا في شرق البحر المتوسط. إذ إنّ استمرار تركيا في أنشطتها للتنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط يعني تضارب المصالح مع الاتحاد الأوروبي. وهناك بعض المشكلات الخطيرة التي تولّدت بسبب هذه السياسة، ولاسيما مع فرنسا واليونان.

فالمشكلات مع الاتحاد الأوروبي فرصة لكلا البلدين، وتحسين العلاقات الاقتصادية الثنائية مناسب لمصالح البلدين من منظور الدبلوماسية الاقتصادية. والزيادة في العلاقات

الاقتصادية بين البلدين بعد عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تشكل أساسًا جيّدًا لذلك. فانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أدّى إلى الحاجة إلى اتفاقيةٍ جديدةٍ لمواصلة التجارة بين تركيا والمملكة المتحدة. وقد بدأ البلدانِ مفاوضاتهما بشأن اتفاقيةٍ تجارية جديدة، وهما يريدان تجنب الإضرار بعلاقاتهما التجارية. وقد استكملا هذه العملية بنجاح باتفاقية تجارية جديدة دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2021.

تقدّم هذه الاتفاقية التجارية بعض اللوائح الجديدة في التجارة بين البلدين، جرى تصميمها لحماية المصالح الاقتصادية لكلا البلدين. في هذه المفاوضات، سُلِّط الضوء على دور الدبلوماسية الاقتصادية التي أدّت دورًا مهمًّا في الحصول على نتائج مثمرة. وأُجْريت التغييرات المطلوبة في سياق السلع والجمارك وتسهيلات التجارة والعقبات الفنيةَ أمام التجارة والمنافسة وتسوية النزاعات اعتمادًا على اتفاقيات التجارة الجديدة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التغييرات إلى دفع التجارة بين البلدين إلى مستويات أفضل في السنوات القادمة.

الهوامش والمصادر:

1. BéatriceDedinger, “TradeStatistics of the Zollverein, 1834-1871,” *Cairn*, Vol. 140, No. 4 (2015), retrieved August 31, 2021, from https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2015-4-page-67.htm

2. A. A. Iliasu, “The Cobden-Chevalier Commercial Treaty of 1860,” *The Historical Journal,* Vol. 14, No. 1 (1971), p. 67

3. Marek Dabrowski, “The Economic and Monetary Union: Past, Present and Future,”*Econstor,* (2019), retrieved from https://www.econstor.eu/handle/10419/227642

4. Anne O. Krueger, “Are Preferential Trading Arrangements Trade-Liberalizing or Protectionist?” *Journal of Economic Perspectives,* Vol. 13, No. 4 (1999), p. 106

5. Larry Neal*, The Economics of Europe and the European Union,* (UK: Cambridge University Press, 2007), pp. 34-36

6. Globalization, Growth, and Poverty: Building an Inclusive World Economy,”” *World Bank,* (2002), retrieved August 31, 2021, from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/14051?locale-attribute=fr

.7 Maria Ewa Szatlach, "The Importance of Economic Diplomacy in the Era of Globalization (The Case of China)," *Repozytorium*, (2015), retrieved August 31, 2021, from http://repozytorium.U.K.w.edu.pl/bitstream/handle/item/4200/The%20importance%20of%20economic%20diplomacy%20in%20the%20era%20of%20globalization%20the%20case%20of%20China.pdf?sequence=1

.8 Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, "What Is Economic Diplomacy?" in Nicholas Bayne and Stephen Woolcok (eds.), *The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation*, (UK and U.S.: Ashgate, 2007), p. 1

.9 Stephen Woolcock and Nicholas Bayne, "Economic Diplomacy," in Andrew Cooper, Jorge Heine, and Ramesh Thakur (eds.), *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*, (UK: Oxford University Press, 2013), p. 385

.10 Peter A.G. Van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons, "Economic Diplomacy and Economic Security," in Carla Guapo Costa (ed.), *New Frontiers for Economic Diplomacy*, (Instituto Superior de Ciencas Socias e Politicas, 2009), p. 38

.11 Peter A.G. Van Bergeijk, *Economic Diplomacy and the Geography of International Trade*, (U.S.: Edward Elgar, 2009), pp. 173-174

.12 Peter A.G. van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons, "Introduction to the Research Handbook on Economic Diplomacy," in Peter A.G. van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons (Eds.), *Research Handbook on Economic Diplomacy: Bilateral Relations in a Context of Geopolitical Change*, (UK: Edward Elgar, 2018), p. 3

.13 Mehmet Öğütçü and Raymond Saner, "Fine-Tuning Turkey's Economic Diplomacy," *Eurasia Critic Magazine*, (2008), retrieved August 31, 2021, from http://www.diplomacydialogue.org/publications/economic-diplomacy/80-fine-tuning-turkeys-economic-diplomacy.html

.14 Mehmet Öğütçü, "Turkey's New Economic Diplomacy: Balancing Commercial Interests with Geopolitical Goals," *Turkish Policy Quarterly,* No. 1 (Spring, 2002), retrieved August 31, 2021, from http://turkishpolicy.com/images/stories/2002-01-futureofTRpolicy/TPQ2002-1-ogutcu.pdf

.15 Alessandro Paolo, "Turkey in Africa: Where Economic Diplomacy Meets Islamic Appeal," *African Studies Centre*, (2015), retrieved August 31, 2021, from https://scholarlypublications.universiteitleiden.nl/access/item%3A3144063/view

.16 Uğur Ünal, "Economic Diplomacy of Turkey in The Context of Politics of Prestige in Foreign Economic Relations (A Research on Foreign Economic

Relations Board DEIK – Global Horizon of the Turkish Business Community)," *C.Ü. İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*, Vol. 20, No. 1 (2019), retrieved from https://dergipark.org.tr/tr/pub/cumuiibf/issue/45599/551160 , pp. 30-53

17. Sadık Ünay, "Economic Diplomacy for Competitiveness: Globalization and Turkey's New Foreign Policy," *Perceptions*, Vol. 15, No. 3-4 (Winter 2010), pp. 21-47

18. Shahin Vallée, "Turkey's Economic and Financial Diplomacy," *Turkish Policy Quarterly*, Vol. 9, No. 4 (Winter 2010), pp. 63-72

19. Tahsin Yamak and Emre Saygın, "Turkey's Economic Power Potential: Turkiye WealthFundPracticeas an 'EconomicDiplomacy' Instrument," *Fiscaoeconomia*, Vol. 3, No. 1 (2019), pp. 88-114

20. Kemal Kirişci, "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State," *New Perspectives on Turkey*, Vol. 40, (2009), p. 33

21. Richard Rosecrance, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Power in the Coming State*, (New York: Basic Books, 1999), p. 27.

22. ويُسمَّى أيضًا سياسة الاكتفاء الذاتي وإيجاد السوق المحلي. المترجم.

23. (Zülküf Aydın, *The Political Economy of Turkey,* (London: Pluto Press, 2005

24. كوركوت بوراتاو، تاريخ الاقتصاد التركي / Tarihi *İktisat Türkiye*، (أنقرة، مكتبة İmge، 2012)

25. Kirişci, "The Transformation of Turkish Foreign Policy," pp. 29-57.

26. From Crisis to Financial Stability (Turkey Experience)," *BDDK*," (December 29, 2009) retrieved from http://images.mofcom.gov.cn/tr/accessory/201006/1276394632957.PDF

27. Merkez Bankası Para Politikası Çerçevesi," *TCMB*, retrieved February 10," 2021, from https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/tr/tcmb+tr/main+menu/temel+faaliyetler/para+politikasi/para+politikasi+cerceve

28. Menderes Çınar, "Turkey's Transformationunderthe AKPartyRule," *TheMuslim World*, Vol. 96. (2006), pp. 469-486

29. Ünay, "Economic Diplomacy for Competitiveness," pp. 21-47

30. Yürürlükte Bulunan STA'lar," *Republic of Turkey Ministry of Trade*,"

retrieved February 10, 2021, from https://ticaret.gov.tr/dis-iliskiler/20%serbest-ticaret-anlasmalari/yururlukte-bulunan-stalar#:~:text=229Fik%20%STA'm%C4%B1z%20ise%20(EFTA,ve%20Birle%C5Krall%C4%B1k)%20h%C3%A2lihaz%C4%B1rda%20y%C3%BCr%C3%BCrl%C3%BCktedir

.31 World Economic Outlook: Growth Slowdown, Precarious Recovery,"" (*International Monetary Fund*, (2019

.32 Turkey Government Debt to GDP," *Trading Economics*, retrieved February" 10, 2021, from https://tradingeconomics.com/turkey/government-debt-to-gdp

.33 Turkey Central Government Budget," *Trading Economics*, retrieved February" 10, 2021, from https://tradingeconomics.com/turkey/government-budget

.34 Turkey's Top Export Countries," *Doing Business in Turkey*, (January 28," 2019), retrieved from https://doingbusinessinturkey.com/turkeys-top-/export-countries

.35 Labor Force Statistics," *Turkstat*, (February 10, 2021), retrieved from" https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Labour-Force-Statistics-November-2020-37480

.36 ".Free Trade Agreements"

.37 ".Free Trade Agreements"

.38 EU-UKTrade and Cooperation Agreement: Council Adopts Decision on the" Signing," *European Council*, (December 29, 2020), retrieved from https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/12/29/eu-uk-trade-/and-cooperation-agreement-council-adopts-decision-on-the-signing

.39 Eastern Mediterranean: Turkey Must Immediately End Illegal" Drilling Activities," *Europäisches Parlament*, (September 17, 2020), retrieved from https://www.europarl.europa.eu/news/de/press-room/20200910IPR86828/eastern-mediterranean-turkey-must-immediately-end-illegal-drilling-activities

.40 List of importing markets for a product exported by United Kingdom," *International*" *Trade Centre*, (September 17, 2020), retrieved from https://www.trademap.org/7c%7c%7c%7cTOTA%7c826%Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=17c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%L%7c%7c%7c2

41. UK total trade: all countries, non-seasonally adjusted" *Office for National Statistics*, retrieved February 10, 2021, from

https://www.ons.gov.uk/businessindustryandtrade/internationaltrade/datasets/uktotaltradeallcountriesnonseasonallyadjusted

42. Turkey: Foreign Investment," *Santander*, retrieved December 27, 2020, from" https://santandertrade.com/en/portal/establish-overseas/turkey/foreign-investment

43. Continuing the United Kingdom's Trade Relationship with the Republic of" Turkey," *Department for International Trade*

44. FDI in Turkey,"*The Investment Office of the Presidency of the Republic of* Turkey, retrieved from

.https://www.invest.gov.tr/en/whyturkey/pages/fdi-in-turkey.aspx

45. FDI in Turkey,"*The Investment Office of the Presidency of the Republic of* Turkey, retrieved from

.https://www.invest.gov.tr/en/whyturkey/pages/fdi-in-turkey.aspx

46. Continuing the United Kingdom's Trade Relationship with the Republic of" Turkey," *Department for International Trade*, retrieved January 6, 2021, from https://assets.publishing.service.gov.U.K./government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/948936/ccs1220781734-turkey-trade-pr-accessible.pdf

SETA BOOKS

تنظيـم غـولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA